1- النظريات التعاقدية:

1-1 نظرية حقوق الملكية:

لقد برزت نظرية حقوق الملكية أساسا من أعمال كل من Armen Alchian و Harold Demsetz وتعرف على أنها حسب Pejovich " حقوق الملكية ليست علاقات بين الأفراد والأشياء ولكن علاقات مقننة بين الأفراد في علاقتهم باستعمال الأشياء". ويجب توفر شرطين لحقوق الملكية هما: تفرد المالك باستعمال الأصل والقابلية للإنتقال.

كما تعرف حقوق الملكية على أنها " الحقوق التي يسمح بموجبها لأصحاب رأس المال في المنظمة (شركة) بالتصرف بأموالهم حسب ما يرونه مناسبا، بما يتماشى مع القوانين والتشريعات الحكومية".

وتصنف حقوق الملكية إلى ثلاث أصناف:

- حق الاستعمال: تعني حق استعمال المواد.
- حق الاستغلال: مرتبطة بحق استغلال المواد.
- حق الإفراط: حق بيع المواد.

وتفترض مجموعة من الفرضيات وهي:

- يسعى الأعوان الاقتصاديون إلى تعظيم المنفعة لتحقيق مصالحهم الشخصية أي تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.
- محدودية المعلومات والتكاليف المتبادلة منعدمة.
- تأثر الأفراد بالهياكل التي نشأوا فيها.
- لكل شخص أهدافه الخاصة التي يسعى ورائها، كما يخضع لقيود مفروضة عليه من طرف نظام عمله.
- المنفعة التي يسعى العون الاقتصادي لتحقيقها تكمن ليس فقط في الجانب المالي، بل أيضا قد تمتد لجوانب أخرى كالترقية، شروط العمل، أوقات الفراغ.
- تظهر اختيارات الأشخاص في السوق.

1-2 نظرية الوكالة:

تفسر نظرية الوكالة على أنها تعميم لنظرية حقوق الملكية، حيث تعد مقالات كل من Jensen Meckling& سنة 1976 من أرست قواعد هذه النظرية، وترجع جذورها إلى مشروع بحث نشأ في جامعة Rochester بداية السبعينيات، فهي تسمح بالإجابة عن سؤالين مهمين:

– من يراقب المتحكم أو المسيطر في الشركة الرأسمالية؟

– وكيف تنظم عملية مراقبة الجهد الإنتاجي؟ الرقابة تشمل وضع آليات محفزة لنشر المعلومة.

ويعرف Meckling& Jensen علاقة الوكالة بأنها "عبارة عن عقد بموجبه فرد (أو مجموعة أفراد) الأصل يلجأ إلى خدمات شخص آخر لينجز باسمه عمل ما، الأمر الذي يتطلب من الأصل تفويض السلطة". ولكي يتحقق المالكون من أن الإدارة تعمل لخدمة مصالحهم، فإن عليهم أن يتكبدوا في سبيل ذلك بعض التكاليف التي يطلق عليها تكلفة الوكالة والتي تأخذ أشكالا متعددة منها:

- تكاليف ملاحظة تصرفات الإدارة من خلال المراقبين الماليين الخارجيين وغيرهم (عادة ما يتحملها الأصل).
- تكاليف اختيار وتنفيذ القيود التي يتقرر فرضها على القرارات التي تتخذها الإدارة.
- التكاليف المصاحبة لإعادة التنظيم بما يسمح بتفويض السلطات وعدم تركيز القرارات في يد الإدارة العليا.
- تكلفة الفرصة البديلة الناجمة عن الانخفاض الممثل في كفاءة الإدارة، بسبب المشكلات الناجمة عن إعادة التنظيم أو بسبب شدة القيود المفروضة على تصرفات الإدارة من قبل المالكين.

وهناك اتجاهين في هذه النظرية هما:

- **الاتجاه المعياري:** نمطي ويبحث هذا الاتجاه انطلاقا من نماذج تقوم على فرضيات عن هياكل معيارية، المعلومات، وطبيعة حالة عدم التأكد التي تتم في إطارها الدراسة والتوزيع المثالي للخطر بين الوكلاء، خصائص العقود المثالية، وبالرغم من بساطة هذا الاتجاه إلا أن نتائجه مهمة في فهم ظواهر الرقابة، التدرج، التحفيز والمعلومات على مستوى المنظمات.
- **الاتجاه الوضعي:** ويشرح هذا الاتجاه وصف السلوك الفعلي للمنظمات، من خلال الاهتمام بأساليب الرقابة، وكذا السوق. ويتميز هذا الاتجاه بأهمية خاصة في مجال فهم الأشكال القانونية للمنظمات وأنظمة مراقبة المسيرين، والنتائج الحالية تتعلق خاصة بالعلاقات بين الملاك والمسيرين.

1-3 نظرية تكاليف الصفقة:

ابتداء من 1970 تطورت النظرية الاقتصادية للمنظمة في اتجاه آخر بعد إعادة بعث المقال المشهور لـ Ronald Coase في 1937 حول "طبيعة المنشأة"، حيث وضع في تحليله التساؤل المحوري حول طبيعة المنشأة وهو لماذا توجد أصلا ؟ استنتج أن المؤسسة تشكل نمط تنسيقي مرتبط مع السوق، فالتنسيق على مستوى السوق للأطراف مضمون عن طريق نظام الأسعار، بينما التنسيق في المنظمة

يحدث انطلاقا من التسلسل الهرمي. ومساهمة Olivier Williamson تظهر انطلاقا من Coase حيث في 1975، وفي كتابه الموسوم Market and Hiérarchie السوق والسلطة، انطلق فيها من مبدأ العقلانية المحدودة لـ Simon، حيث تشير هذه النظرية إلى عدم اكتمال العقد وهذا باعتبار عدم التوقع المسبق لكافة الاحتمالات الممكنة.

إن مفهوم تكاليف الصفقات والذي يشكل أساس التحليل لدى Williamson يتضمن مجمل التكاليف الناتجة عن العقود التي تتعلق بانتقال الملكية بين الأفراد أو بين المنظمات. إن هذه التكاليف ناتجة عن العديد من العوامل السلوكية وغير السلوكية.

وحسب Williamson هناك نوعين من العوامل التي تؤثر في تكاليف التبادل:

- **العوامل الإنسانية:** والتي ترتبط بطبيعة الإنسان وسلوكه عند إجرائه لعمليات التبادل مع الغير وتتضمن كلا من العقلانية المحدودة وهذا لحدود قدرات الفرد في جمع ومعالجة المعلومات المتعلقة بالسوق الذي يتعامل فيه، بالإضافة إلى عامل آخر وهو الانتهازية، حيث يحاول بعض الأطراف التصرف وفقا للمصلحة الشخصية عن طريق حجب المعلومات وإعطاء الوعود الكاذبة.
- **العوامل البيئية:** وتتعلق بطبيعة البيئة الخارجية التي تتعامل معها المنظمات وتضم: عدم التأكد البيئي والذي ينشأ عن عدم التأكد من عدد الجهات المتعامل معها من طرف المنظمة، بالإضافة إلى عدم ثبات هذه الجهات عبر الزمن. أما العامل الآخر فهو صغر العدد والذي يعني أن التبادلات التي تحدث في السوق يجريها عدد محدود من الأطراف خاصة عندما تزداد درجة التخصص في منتجات المنظمة.

وتكاليف الصفقات حسب Coase ثلاث فئات:

- **تكاليف البحث والإعلام:** فلا بد من جمع المعلومات الكافية عن مختلف العروض والانتقال بين مختلف المتعاملين، والمقارنة بينهم وهذا الأمر يتطلب معرفة قد لا تكون مجانية.
- **تكاليف التفاوض واتخاذ القرار:** حيث تتطلب المعاملات عقودا مرتبطة بالكمية، الزمن، النوعية والسعر.
- **تكاليف الحماية والرقابة والمتابعة:** فإذا تم العقد يجب تطبيقه وفق القانون.